World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 26-29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

التوزيع: عام
التاريخ: 12 أكتوبر/تشرين الأول 2018
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 12 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2018/12/3
مسائل أخرى

للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي
الذي عُقِدَ في 1 يونيو/حزيران 2018

تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي
الذي عُقِدَ في 1 حزيران/يونيو 2018

أولاً. الجلسة الصباحية (الموضوع 1)

المساعي المُشتَرَكة لتعزيز الترابط والتعاون والكفاءة في الميدان – طُرق فعّالة للتشارك في تحقيق النتائج لمعالجة الأولويات القُطرية للبرامج بنجاح في تنفيذ خطة التنمية المُستدامة لعام 2030

افتتح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الاجتماع المشترَك للمجالس التنفيذية في 1 حزيران/يونيو 2018 بالترحيب الحار بنائبة الأمين العام للأمم المتحدة والمشاركين من المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي.

وفي ملاحظاتها الافتتاحية، أكدّت نائبة الأمين العام مُلاءمة توقيت الاجتماع المشترَك للمجالس التنفيذية الذي عُقِد في اليوم التالي لاعتماد قرار الجمعية العامة رقم 279/72 (في 31 أيار/مايو 2018) بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. تطلّبت إعادة التنظيم عملية لإدارة التغييرات على مستوى المنظومة بأسرها لعب فيها رؤساء المجالس التنفيذية دورًا رئيسيًا في إخضاع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للمُساءلة؛ وإنشاء بيئة تمكينية للدفع قُدُمًا بالإصلاحات من خلال نظام جديد للمُنسِّقين المُقيمين؛ والدفع قدمًا بالعمل المترابط من خلال وثيقة استراتيجية على مستوى المنظومة بأكملها لتعجيل الاتساق مع خطة عام 2030. كما شجَّعت الدول الأعضاء على التحلي بالجرأة عند مُراجعة الوظائف والأدوار التشريعية للاجتماعات المشتركة للمجالس. قدّمت دراسة الحالة عن السودان منظورًا مفيدًا يمكن من خلاله النظر في مدى ترابط الأمم المتحدة على المستوى القُطري. وقد تطلبت ضخامة التحديات العالمية العمل الجماعي المُتجسد في نهج 'توحيد الأداء' لمعالجة كافة الأبعاد الثلاثة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) المُحددة في أهداف التنمية المستدامة. وتطلبت مُجابهة أوجه انعدام المساواة توليد أدلة مُصنّفة وتبادلها من أجل مُعالجة الصور المتعددة لانعدام المساواة.

وأكدت نائبة الأمين العام وجوب قيام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بما يلي: (أ) تكثيف الدعم الدولي للجهود المشتركة في التغلب على أوجه انعدام المساواة المتزايدة؛ (ب) تعزيز التعاون والاتساق في السلسلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ (ج) زيادة الاستثمارات في البنية الأساسية المُستدامة والقادرة على الصمود؛

(د) الوصول إلى الشباب والفتيات بصفة خاصة، وإشراكهم؛ (هـ) رفع الشراكات إلى مستوى جديد، بما في ذلك الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية.

ووصف مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ملاحظاته الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية، في أعقاب اعتماد القرار رقم 279/72 بالاختبار الكاشف لتفعيل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها. وكان الاجتماع مؤشّراً لبداية عهد جديد يتطلب نهجًا جماعيًا وفقاً لما تعكسه خطة عام 2030.

ويتعين على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المُتضافرة أن (أ) تساعد البلدان في إعادة تعيين نهجها تجاه التنمية المستدامة وترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى خطط عمل تنموية وطنية؛ (ب) إنشاء خطوات تحويلية لإدارة تطور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل الوفاء بوعود خطة عام 2030. وقد برزت عملية إعادة التنظيم هذه من خلال القرار 279/72 ومن خلال تجربة نهج 'توحيد الأداء' التي اكتُسِبت حتى الآن.

وتطلّبت الأهداف، التي تركز على الجوانب متعددة الأبعاد للفقر وانعدام المساواة، أن تفكر منظمات الأمم المتحدة في حلول نظُمية متعددة الأوجه تتناول الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وقد كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورٌ حيوي يضطلع به بوصفه عضواً في منظومة الأمم المتحدة، وذلك على النحو المنصوص عليه في أُطر مثل الفصل المشترك بين الخطط الاستراتيجية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة.

كما أشار المدير التنفيذي لليونيسف إلى أن الأمم المتحدة دخلت عصرًا جديدًا مع القرار 279/72. وكان على كل منظمة تنفيذ الإصلاح بطريقة تناسب البلدان المستفيدة، مع التركيز على طرق جديدة للعمل معًا. وتضمَّن ذلك التوسع بما يتجاوز الطرق المقبولة للتعاون والاستناد إلى المبادرات لاستكشاف الشراكات المبتكرة واستخدام تقنية سلسة السجلات المغلقة «سلسلة الكتل» والتصوير بالأقمار الصناعية لتخطيط العمل الميداني ورصده.

وكان من بين التحديات الجماعية كيفية غرس بذور التنمية في التخطيط الإنساني والعمليات الإنسانية لمعالجة الأسباب الجذرية وتجنّب آثار الأزمة، وهو مجال كانت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قد بدأت في تحديد نواتج متعددة السنوات فيه وتمويلها. وتضمَّن هذا تنسيق تقييمات الاحتياجات وزيادة الاستثمارات في مجالي التحليل والتقييم وهيكلة أساليب التمويل المبتكرة والمرنة والتي يمكن التنبؤ بها من أجل تحقيق النواتج الجماعية.

أعطى الفصل المشترك بين الخطط الاستراتيجية للمنظمات الأربع منصة للدفع قُدُمًا بإصلاح الأمم المتحدة بصورة جامعة في ستة مجالات مواضيعية. وكانت المبادرات الجديدة التي تتعاون فيها منظمتان أو أكثر من المنظمات الأربع في مجال أو أكثر من بين ستة مجالات مواضيعية على المستويين الإقليمي والقُطري من بين الأمور المُكمِّلة لهذه الجهود، وبخاصة مُبادرات التعجيل. وكان على المنظمات أيضًا إنشاء آليات للشكاوى لمُعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في الأوضاع الإنسانية، ودمج مقارها على مستوى مكتب المنطقة، وتجميع بيوت الضيافة الخاصة بها وتوسعة المراكز العالمية للخدمات المشتركة.

دراسة حالة عن السودان

أكد المُنسِّق المقيم ومُنسِّق الشؤون الإنسانية السابق للأمم المتحدة في السودان (الذي يشغل حاليًا منصب نائب الممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق)، والذي شارك من خلال اتصال مرئي، أن الأنشطة الإنسانية والتنموية وأنشطة السلام تجري في آنٍ واحد في السودان. وقد سعى الفريق القطري إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال طريقة عمل جديدة.

وكجزءٍ من عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حددت مهمة لفريق التعميم والتسريع والدعم على مستوى السياسات أمورًا تُسرِع بتحقيق الأهداف، وقامت الحكومة بدمجها في خططها التنموية الوطنية. وبالمثل، قام الفريق القُطري بتضمين استراتيجية للتعميم والتسريع والدعم على مستوى السياسات ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة الاستجابة الإنسانية.

وعند تنفيذ شبكة السلام الإنسانية التنموية، قام الفريق القطري بوضع الخطّتين معًا، ووُسِّعَت خطة الاستجابة الإنسانية لتصبح خطة متعددة السنوات وتم تحقيق الاتساق بينها وبين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وكان الهدف يتمثل في إنشاء رابط عضوي بين إطاري التخطيط للوصول إلى نهج أكثر اتساقًا وضمان الانتقال السلس من الأزمة إلى التنمية مرورًا بالتعافي. أوفد الفريق القُطري مهمة ميدانية ثانية للتعميم والتسريع والدعم على مستوى السياسات في تشرين الأول/أكتوبر 2017 لتحديد الأهداف الجماعية من أجل إخضاع المجتمع الدولي والحكومة للمُساءلة عن الأهداف بصورة متبادلة. وبدعم من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أنشأ الفريق القطري أطُرًا مالية ومنصة تنسيق مُحسَّنة للأمم المتحدة.

كما أكّد الممثل المقيم لليونيسف في السودان (والقائم بأعمال المنسق المقيم بالنيابة)، الذي شارك أيضًا من خلال اتصال مرئي، أنَّ منظومة الأمم المتحدة الإنمائية سعت إلى استخدام نهج توحيد الأداء في السودان لمجابهة التحديات المختلفة. كانت البلاد قد فقدت الكثير من ثروتها حين انفصلت عنها جنوب السودان وظلت تُعاني اقتصاديًا وتواجه مشكلات كبيرة نتيجة الديون التي تفاقمت بفعل أوجه القصور الاجتماعية المتصاعدة، وأزمة التضخم ونقص الوقود وتدفق ما يقرب من 200.000 لاجئ من جنوب السودان.

ونظرًا لاستحالة التصدي لهذه التحديات من خلال الاستجابة الإنسانية فقط، ركّزت اليونيسف على أدوات التنمية الطويلة الأمد، مثل المياه والنُظُم المدرسية. وقد أدركت الصناديق والبرامج مُبكِّرًا أن تعاونها الوثيق في تقديم التدخلات الصحية التي تُنقِذ الأرواح على سبيل المثال، له نتائج مستدامة. استبق نهج 'توحيد الأداء' الذي اتبعه الفريق القُطري في السودان إلى حدٍ كبير اعتماد القرار 279/72 وكان دليلاً على أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المُتعاونة أشد تأثيرًا إلى درجة كبيرة. ولتعظيم الأثر، كان على الجهات المانحة كذلك أن تعمل معًا وأن تزيد استثماراتها في التنمية أكثر من الاستجابة الإنسانية.

وقد أبرز المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بدأت في تنسيق عمل آلية التنسيق الإقليمي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وكان استعراضٌ للدعم الإقليمي للفرق القطرية

من قِبل فرقة العمل المعنية بأهداف التنمية المستدامة قد أدى إلى إنشاء فريق الدعم القُطري للأهداف الذي استخدم نهج التعميم والتسريع والدعم على مستوى السياسات وقدم المساندة في مجالات الرصد والتقييم والإبلاغ.

عمل الفريق مع جامعة الدول العربية لإنشاء بنية أساسية إقليمية للتنسيق من أجل توجيه إطلاق الأهداف والتكامل بينها في أُطُر التنمية الوطنية والإقليمية. اتّبعت هذه العملية ثلاث خطوات: (أ) أحصت البلدان قدراتها واحتياجاتها من الدعم، ثم أرسلت بعثتين ميدانيتين للتعميم والتسريع والدعم على مستوى السياسات؛ (ب) سعت مجموعة عمل معنية بالبيانات إلى إتاحة البيانات لجميع منظمات الأمم المتحدة؛ (ج) قامت فِرقة عاملة تُركِّز على خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية باستخدام بيانات السكان والمؤشرات لضمان اتباع نهج يُركز على السكان. وبالمثل، كان المنتدى العربي للتنمية المستدامة بمثابة آلية تنسيق إقليمية شاركت فيها جميع منظمات الأمم المتحدة.

لفَتَ نائب الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة الانتباه إلى التحديات الرئيسية التي تواجه البلاد: (أ) فقدان 90 في المائة من موارد العملة الصعبة وأكثر من 60 في المائة من دخل الحكومة وما يقرب من 30 في المائة من المساحة الجغرافية، نتيجة انفصال جنوب السودان؛ (ب) وضعها كدولة فقيرة مثقلة بالديون؛ (ج) عبئها الاقتصادي نتيجة استضافة مليوني لاجئ؛ (د) الأثر الاقتصادي والاجتماعي لعِقدين من العقوبات (1998-2017)؛ (هـ) صعوبة جذب المساعدة الإنمائية المناسبة والاستثمارات الأجنبية.

إلا أن السودان شارك مع الأمم المتحدة ووقع في عام 2014 اتفاقًا ثلاثيًا مع برنامج الأغذية العالمي لتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين من جنوب السودان، وهو ما ساعد في تجنّب وقوع مجاعة. كما كان السودان يعمل عن كثب مع المجتمع الدولي لمُعالجة قضية الاتجار في البشر على المستوى الإقليمي. أعرب السودان عن أمله في أن يؤدي القرار 279/72 إلى استجابة مُنسّقة للأمم المتحدة أعظم أثرًا في مجال السلام والأمن والتنمية يمكن أن تجعل من البلاد نموذجًا يُحتذى لبناء السلام في أفريقيا.

شارك رؤساء المجالس التنفيذية الأربعة ورؤساء منظمات الأمم المتحدة الست وأعضاء المجالس التنفيذية بنشاط على مدار الجلسة وقدموا عددًا من التعليقات على الجهود المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تعزيز الترابط والتعاون والكفاءة في الميدان:

(أ) دعا قرار الجمعية العامة رقم 279/72 إلى نهج مختلف يمكن أن يجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تحقق الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة على كافة المستويات وبخاصة في الميدان؛

(ب) على منظمات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تسعى إلى توحيد تقديم الخدمة بناءً على إطار مشترك وأن تعيد النظر في أدوارها المنفردة داخل منظومة المنسق المقيم المُجددة؛

(ج) على المجالس التنفيذية تحسين أساليب عملها وكفاءة وشفافية هياكل حوكمتها لكي تدفع بالإصلاح نحو الأمام؛

(د) يمكن أن يكون الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية بمثابة مُنتدى مركزي للمنظمات لتقديم التقارير عن عملها المشترك في مجال تنفيذ أحكام الفصل المشترك؛

(هـ) على المنظمات أن تسعى إلى اتباع نهج مترابط ومتكامل نحو تنفيذ الأهداف والسلسلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛

(و) يجب أن تستند إرشادات الدول الأعضاء إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتعاونها معها إلى نهج يعتمد على أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، لضمان تحقيق الأهداف والدفع قُدُمًا بإصلاح الأمم المتحدة؛

(ز) تحتاج الأمم المتحدة إلى حافز مؤسسي أقوى للمنظمات من أجل التركيز على الوقاية وليس على نهج إنساني يعتمد على رد الفعل، نظرًا لأنه أكثر تكلفة؛

(ح) أهمية الانتقال السلس إلى نظام المنسق المقيم الذي لا يرتبط ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى لا يتعطّل تنفيذ خطة عام 2030.

(ط) تعد اتفاقات التمويل متعدد السنوات مع الجهات المانحة أوثق الطرق لضمان التوصيل المتّسق والمستدام لمساعدات الأمم المتحدة الإنمائية من أجل الدفع قُدُمًا بالأهداف.

(ي) يعدّ الفصل المشترك في الخطط الاستراتيجية الجديدة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أداةً ممتازة للدفع قُدُمًا بالإصلاح على المستوى الميداني وضمان خفض الازدواجية وتوفير خدمات قِسم الإسناد المُشتركة، وليكون بمثابة اختبار كاشِفٍ لنجاح التنسيق على أرض الواقع؛

(ك) تعتبر التكنولوجيا والابتكار من الأمور بالغة الأهمية لتحقيق الأهداف؛ ويعني هذا ضرورة معالجة الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والنامية عند تقديم المساعدات؛

(ل) يجب أن يلعب الرصد والتقييم والإبلاغ دورًا محوريًا ليس في مجال قياس مدى تحقيق النتائج في مُقابل الأهداف فحسب، وإنما لقياس الاتساق على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأسرها؛

(م) يمكن لاستخدام خبرات تقييم التقدم المُحرز والتعميم والتسريع والدعم على مستوى السياسات ضمن سياق مُنسَّق للأمم المتحدة في دراسة حالة السودان أن يكون بمثابة نموذج للمساءلة والدروس المستفادة للبلدان الأخرى؛

(ن) يجب أن تستند المساعدة الإنمائية إلى الأولويات الوطنية وأن تتواءم مع السياق القُطري، بما يتفق مع مبدأ الملكية الوطنية والاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

واستجابةً لذلك، ذكر منسق الأمم المتحدة المُقيم والمعني بالشؤون الإنسانية السابق في السودان أن ظروف تنفيذ طرق العمل الجديدة تعتمد على السياقات المحلية. وكان من المهم أن تكون المساعدة قادرة على التكيف ومرنة لكي تعكس عدم استقرار الهياكل الإنسانية والتنموية وأن يضمن التمويل متعدد السنوات إحداث أقصى قدر ممكن من الأثر. على الرغم من امتلاك الفرق القطرية، كما هو الحال في السودان، للقدرات اللازمة لتنفيذ عملها، إلا أن الخفض التدريجي للتمويل بعد حالة الطوارئ كثيرًا ما كان يؤدي إلى إنهاك قواها. لذلك كان من الضروري تحقيق المرونة بين العمل الإنساني والتنمية. كان استخدام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية باعتباره الأداة الوحيدة لوضع البرامج أمرًا ممكنًا طالماً أن الإطار مُفصَّل، حيث تضمن إطارًا للمساءلة وخُصِّصَ له التمويل المناسب.

أكّد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن منظومة المنسق المقيم المُجددة يمكن أن يكون لها دور محوري في تحديد النجاح النظُمي لجدول أعمال الإصلاح. يوفر الجيل الجديد من أُطُر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والفصل المشترك الأدوات الأساسية لقياس النتائج ورصدها وتقييمها وإعداد التقارير بشأنها. وبالمثل، فإن استراتيجية التعميم والتسريع والدعم على مستوى السياسات كانت بمثابة أداة جمعت بين عناصر منظومة الأمم المتحدة. ولكن كان يجب تحقيق الاتساق بين الحوافز من ناحية الحوكمة والتمويل والأنشطة من خلال اتفاق بين البلد المستفيد وبين الحكومات المانحة وبين الأمم المتحدة يُستند إلى المُساءلة المتبادلة. على الرغم من أن قياس النجاح – بالنسبة للفصل المشترك على سبيل المثال – يمثل أمرًا شديد الأهمية، إلا أنه من المهم قياس النواتج وليس الأرقام، وقياس مدى رضا العملاء وليس جودة التقارير. ودعا الدول الأعضاء إلى العمل بصورة جماعية مع منظمات الأمم المتحدة لتحديد كيفية قياس النتائج التي تصنع الفرق بحق. اعتمد التمويل، وهو أمرٌ أساسي في هذا المسعى، على كيفية تمويل منظومة التنمية أكثر مما اعتمد على المبالغ الكَمّية.

أكد المدير التنفيذي لليونيسف مُجددّا أهمية التمويل المرن المتعدد السنوات واستعداد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأن تُبرهن من خلال النتائج على تحقيق نموذج التمويل هذا لنتائج أفضل. وقد قامت المنظمات بإعداد وثائق البرامج القطرية الخاصة بها بما يتفق مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وبالتالي فإن إرشادات المجلس بشأن كيفية تحسين وثائق البرامج القطرية ستكون موضع ترحيب. ومع أن الفصل المشترك كان أداة تنسيق ممتازة، إلا أن نجاحه يعتمد على الكيفية التي يُنسّق بها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. كان من المهم إدارة وتنسيق فجوة المهارات بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وفي مجال التنمية لضمان وجود القدرات الصحيحة، بما في ذلك الخدمات الموجهة.

وصف المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان السلسلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام بأنها مكوّن رئيسي لتحقيق التناغم بين الأهداف الـ17 جميعًا من أجل تعزيز مجالات التقدّم وضمان أخذ مخاوف الشباب في الاعتبار. استندت استراتيجيات الأمم المتحدة للشباب إلى البيانات وإلى استعداد الحكومات لاستثمار العائد الديموغرافي و'الاتفاق من أجل الشباب في العمل الإنساني'؛ وكانت بمثابة مُتجه أساسي لضمان عدم ترك الشباب يتخلفون عن الركب. يعدّ التمويل المرن متعدد السنوات أمرًا أساسيًا في تحقيق الأهداف وقياس أثرها. يتطلب النجاح الوضوح والقيادة على جميع المستويات، وبخاصة من أجل دفع الإصلاح قُدُمًا وإنشاء نظام منظومة المنسق المقيم المُجدَّدة.

ذكر نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي أن السودان توفر أرض اختبار ممتازة للسلسلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ولكن الحصول على التمويل لا يزال يمثل تحديًا ضخمًا. ويُمكن لتوجيه تمويل التنمية إلى الموضع المناسب أن يُغني عن الحاجة إلى حفظ السلام والبرامج الإنسانية في المستقبل. لذلك فإن السلسلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، تمثل تحديًا بالنسبة للجهات المانحة بقدر ما تمثل قضية تتعلق

بالتنفيذ، نظرًا لأن هؤلاء الشركاء يتعين عليهم العمل معًا للتوصل إلى حل. ورغم أن برنامج الأغذية العالمي ليس طرفًا في الفصل المشترك، إلا أنه حضر من خلال استلهام فحواه على أرض الواقع. وعلى الرغم من أن أُطُر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد تؤدي في نهاية المطاف إلى استبدال وثائق البرامج القطرية للمنظمات المنفردة، إلا أن الجيل الحالي منها لم يُتِح ذلك حتى الآن.

ألقت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء على استعدادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمشاركة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى على المستوى القُطري في إعداد مقرات مشتركة وخدمات قسم الإسناد المشتركة في أنشطة البرامج التي تركِّز على إنهاء العنف ضد المرأة. عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل تعاوني من خلال الصندوق الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة ومبادرة تسليط الضوء. شاركت المنظمة مع حكومة السودان في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن وفي وضع خطة العمل الوطنية، والتي اعتمد تنفيذها على التنسيق على مستوى المنظومة بأسرها والتنسيق مع الشركاء.

وأكد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أثناء تلخيصه لنقاط المناقشة الرئيسية أن التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة يتطلب حوافز تُكافئ منظمات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على العمل معًا. وكانت هناك حاجة لإيجاد طرق جديدة للعمل على المستوى الميداني مع القطاع الخاص، والمجتمع المدني والأمم المتحدة تحت مظلة قيادة الحكومة الوطنية وملكيتها. يتطلب الإصلاح وجود القيادة ويتطلب أن تخرج المنظمات من دوائر راحتها، ولكن النتائج ستكون مفيدة للجميع.

وفي الختام، وجّه رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الشكر للوفود ولممثلي منظمات الأمم المتحدة الستة على مشاركتهم في الجزء الصباحي من الاجتماع المشترك.

ثانياً. جلسة فترة الغداء (الموضوع 2)

التفكير في أساليب عمل مجالس الإدارة

مع اعتماد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات للأنشطة التشغيلية للتنمية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أكدت الجمعية العامة الحاجة لتحسين الاتساق والكفاءة على مستوى المنظومة بأسرها، وخفض الازدواجية وبناء أوجه التآزر عبر مجالس إدارة هيئات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، منح الاستعراض ولاية واضحة لمكاتب المجالس التنفيذية لبدء مناقشات بشأن تحسين أساليب عمل الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية حتى يمكنها تقديم منصة لتبادل الآراء بشأن القضايا ذات الأثر الشامل مع تحسين جودة الهيئات الإدارية وكفاءتها وشفافيتها لتمكين تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في الوقت المناسب.

وعلى الرغم من اتخاذ عدد من الخطوات بالفعل من أجل تبسيط أساليب عمل المجالس التنفيذية – زيادة الإحاطات والمشاورات غير الرسمية، بما في ذلك المزيد من الإحاطات المشتركة من الهيئات؛ والمناقشات غير الرسمية بين إدارة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء؛ وزيادة وتيرة اجتماعات المكاتب؛ والفصل المشترك في الخطط الاستراتيجية الجديدة لكلٍ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة -الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2018–2021[1] – إلا أنه لا يزال هناك مجال لإجراء مزيد من التحسينات.

واستجابةً للاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بدأ رؤساء المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، في عام 2017، مناقشات بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية.

ونتج عن هذا إصدار ورقة غير رسمية من الرؤساء، نُشرت في كانون الأول/ديسمبر 2017، بعنوان "مذكرة للمناقشة بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية" وزِّعت على أعضاء جميع المجالس التنفيذية. شكّلت الورقة غير الرسمية أساسًا- للمناقشات بشأن الموضوع أثناء جلسة فترة الغداء (الموضوع 2) في الاجتماع المشترَك للمجالس التنفيذية.

سعت المناقشات التي جرت في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية إلى مُعالجة القضايا ذات الصلة المباشرة بأساليب عمل المجالس التنفيذية، التي تتضمن ما يلي:

(أ) مكاتب المجالس التنفيذية – انتخاب الأعضاء؛ وفترات ولاية المسؤولين؛ والانتقال من منصب نائب الرئيس إلى الرئاسة؛

(ب) التفاعل بين رؤساء المجالس التنفيذية الأربعة؛

[1] لم يكن لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي فصل مشترك في أحدث خططهما الاستراتيجية، نظرًا لتباين الأطر الزمنية لإعداد الخطط الاستراتيجية.

(ج) جلسات المجالس التنفيذية؛

(د) المشاركة بين وكالات التنمية في الأمم المتحدة وبين الدول الأعضاء؛

(هـ) ترشيد الزيارات الميدانية (الاختصاصات وعدد الزيارات ومعدل تكرارها واختيار البلدان ومستوى المشاركة)؛

(و) التنسيق بين الوكالات (بما في ذلك الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية).

شُكِّلت أربع مجموعات منبثقة من بين الوفود تمثل 40 من الدول الأعضاء تقريبًا، كطريقةٍ لتوجيه المناقشات. ثم طُلِبَ من كل مجموعة مناقشة وتحديد المجالات المحتملة لتحسين أساليب عمل المجالس التنفيذية مع التركيز على ستة موضوعات عامة منتقاة من ورقة الرؤساء غير الرسمية الصادرة عام 2017: المكاتب والجلسات وتسيير الأعمال والمشاركة والزيارات الميدانية والتعاون بين الوكالات (بما في ذلك الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية).

دعا رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذين تولوا رئاسة الجلسة، مديري جلسات المجموعات الأربع إلى تقديم خلاصة مناقشاتهم بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية. ثم قدّمت المجموعات الأربع نتائج المناقشات التي استُخلِصَت منها الاستنتاجات التالية.

نتائج المناقشات الجماعية

المجموعة 1 – مدير الجلسة: المملكة المتحدة

ركزت المجموعة 1 على العملية واقترحت خارطة طريق للإجراءات التي يمكن للمجالس التنفيذية المختلفة اتخاذها على مدار دوراتها الثلاث القادمة. وكانت هذه الإجراءات كما يلي:

خلال الدورة السنوية لعام 2018، يمكن أن تشير المجالس التنفيذية الأربعة إلى الحاجة لتحسين أساليب العمل من خلال قرار رسمي مشترك (يُعتمد في كل مجلس من المجالس التنفيذية المعنية)، يطلب من أمانات المجالس التنفيذية الأربعة أن تقدم بصورة مشتركة إلى جميع أعضاء المجالس الأربعة ردًا على الورقة المقدمة من الرؤساء التي وُضعت في نهاية عام 2017. وسوف يؤدي هذا إلى مواصلة الحوار بين أعضاء المجالس وبين أمانات المجالس بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية، وإلى النهوض بهذا الحوار.

خلال الدورة العادية الثانية لعام 2018، وبمجرد الإحاطة بردّ أمانات المجالس التنفيذية المشترك على الورقة غير الرسمية المقدمة من الرؤساء، يمكن أن تُرشِّح المجالس التنفيذية مُيسِّرين لتمثيل مكاتب المجالس من أجل المضي قُدُمًا في دراسة الاعتبارات التي أثارتها الدول الأعضاء في المرحلة التالية من المناقشات، استنادًا إلى الرد المشترك لأمانات المجالس على ورقة الرؤساء.

وفي الدورة العادية الأولى لعام 2019، بمجرد إنشاء عملية التيسير هذه، يمكن أن تنخرط المجالس في مزيد من المناقشات لصياغة قرار رسمي مشترك بشأن تحسين أساليب العمل والاتفاق عليه. وقد يتطلب محتوى القرار المشترك مناقشة متعمقة، ولكنه سوف يركز على القضايا المشتركة التي يمكن للمجالس المختلفة مُعالجتها معًا، وسوف تتناول

خريطة الطريق المقترحة القضايا النظامية المشتركة الرئيسية. ولكنها لن تمنع المجالس المنفردة من إدخال تعديلات رأسية، ومناقشتها مع مكاتب المجالس ومع أماناتها.

وفيما يتعلق بالاجتماع المشترَك للمجالس التنفيذية، أشار مدير الجلسة للمجموعة إلى وجود وجهات نظر مختلفة بشأن ما إذا كان ينبغي للاجتماع أن يكون جهة اتخاذ قرار، ولكن أعضاء المجموعة اتفقوا على إمكانية تحسين الاجتماع المشترك، جوهريًا بأن يتناول القضايا الجامعة الرئيسية مثل الاستغلال والاعتداء الجنسيَّيْن، واسترداد التكاليف.

المجموعة 2 – مدير الجلسة: جمهورية كوريا

ركزّت المجموعة 2 مناقشاتها على ثلاث قضايا: (أ) التخطيط لتعاقُب الموظفين وحجم المكتب، (ب) الشمول؛ وَ(ج) عدد الزيارات الميدانية السنوية.

التخطيط لتعاقُب الموظفين. اقتُرح: (أ) الاختيار المبكر لأعضاء المكتب لكل مجلس تنفيذي، مما سيتيح عقد اجتماعين أو ثلاثة اجتماعات بين المكاتب المنتهية ولايتها والمكاتب الجديدة؛ (ب) أن يشغل نوّاب الرؤساء مناصب الرؤساء في تشكيل المكتب عن العام التالي. ولم تتفق المجموعة على مقترح بأن تتكون المكاتب من عضوين من كل مجموعة إقليمية، بحيث يتم تغيير عضو واحد سنويًا، مما سيكون أمرًا غير عملي بالنسبة للبعثات الحكومية الأصغر حجمًا.

الشمول. اقترحت المجموعة: (أ) تحديد وتعزيز التدابير الرامية إلى زيادة مشاركة أعضاء المجلس وشمول المراقبين في الاجتماعات المشتركة للمجالس؛ (ب) التوسّع في نطاق الإحاطات غير الرسمية والمشاورات بشأن القضايا الرئيسية قبل انعقاد دورات المجالس؛ (ج) تحديد طرق لتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة من القطاع الخاص في الجلسات المشتركة للمجالس.

الزيارات الميدانية. على الرغم من أهميتها في التعلُّم في مجال المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة على المستوى القُطري، إلا أن الزيارات الميدانية تستهلك وقتًا كبيرًا في إعدادها، وهي عالية التكلفة، وبالنظر إلى سهولة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يصبح من غير العملي القيام بها أكثر من اللازم، ويمكن أن تكون الوفود الكبيرة خلال الزيارات الميدانية المشتركة مُعطِّلة؛ ويجب على المجالس ضمان سفرها بطريقة مسؤولة. واقترح أعضاء المجموعة تقسيم وفود الزيارات الميدانية إلى مجموعات فرعية حتى يمكنها التعرف على مختلف جوانب الظروف القُطرية ومساعدات الأمم المتحدة. ويجب أن تقتصر الزيارات على زيارة ميدانية مشتركة واحدة وزيارة فردية واحدة لكل مكتب سنويًا. وحذَّروا من استخدام الزيارات الميدانية بصورة مُدَبَّرة لإبراز نجاح الوكالة، وبيّنوا وجوب أن يرى أعضاء المجلس التحديات حتى يمكن للمجلس مُعالجتها. واقترحوا أن تكون برامج الزيارات الميدانية مدفوعة من المكتب (بدلاً من أن تكون بدافعٍ من المنظمة)، مع تحقيق التوازن بين المشاركة رفيعة المستوى والمشاركة على مستوى الخبراء، حتى يمكن ربط الجوانب السياسية والجوانب الفنية بالمجالس.

المجموعة 3 – مدير الجلسة: موريشيوس

تناولت المجموعة 3 موضوعات تتعلق بما يلي: المكاتب والجلسات والمشاركة والزيارات الميدانية والاجتماع المشترَك للمجالس.

المكاتب. اقتُرِح: (أ) تحسين شفافية إجراءات المكاتب، مع ملاحظة أن مناقشات المكتب لا تُصل بصورة مناسبة إلى أعضاء المجموعات الإقليمية؛ (ب) تحقيق التناسق بين إجراءات المكاتب المختلفة، وبخاصة على الصعيد التنظيمي، حتى يمكنها أن تجتمع وتُصدر تقاريرها بطريقة متشابهة؛ (ج) مناقشة إمكانية زيادة فترة ولاية أعضاء المكاتب من المجموعات الإقليمية حتى يمكنهم النقاش ضمن مجالسهم؛ وَ(د) تحسين التواصل بين المكاتب المختلفة، واستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أفضل وجه ممكن.

الجلسات. اقترحت المجموعة: (أ) ضمان توزيع الوثائق في الوقت المناسب، مع مُعالجة أي اختناقات بصورة منهجية؛ (ب) الإشارة من خلال المواقع الإلكترونية للأمانات إلى الوثائق التي تم تحميلها حديثًا؛ (ج) تضمين المراقبين في القوائم البريدية؛ (د) زيادة الفترة الزمنية بين الدورات السنوية وبين الدورات العادية الثانية؛ (هـ) عقد الاجتماعات غير الرسمية بصورة أساسية في مقر الأمم المتحدة لتيسير مشاركة البعثات الحكومية.

المشاركة. ألقت المجموعة الضوء على ضعف حضور الدول الأعضاء في الاجتماعات المشتركة للمجالس واقترحت استكشاف طرق لجعلها أكثر جاذبية وموضوعية، تعزيزًا للمزيد من المشاركة.

الزيارات الميدانية المجموعة: (أ) حذّرت من استخدام الزيارات الميدانية بصورة مُدبَّرة لإبراز نجاح الوكالة، وبينت ضرورة أن يُقدّر أعضاء المجلس أيضًا التحديات التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة على الأرض، لتمكين المجالس من تقدير عمل الأمم المتحدة بصورة أكثر شمولاً ومُعالجة أية أوجه قصور كامنة أو هيكلية تعوق فعالية وكفاءة عمل منظومة الأمم المتحدة على أرض الواقع؛ (ب) اقترحت أن يتولى المكتب دفع برامج الزيارات الميدانية (بدلاً من أن تكون بدافع من المنظمة)، وإعطاء المكتب المزيد من الوقت لمناقشة القضايا التي تتناولها الزيارات الميدانية؛ (ج) اقترحت أن تقتصر الزيارات على زيارة ميدانية فردية واحدة للمجلس التنفيذي وزيارة ميدانية مشتركة سنويًا؛ (د) اقترحت تحقيق التوازن بين المشاركة رفيعة المستوى وبين مشاركة الخبراء، بغية المزج بنحوٍ أفضل بين كل من الجانب السياسي والجانب الفني من العمل.

الاجتماع المشترَك للمجالس التنفيذية. ألقت المجموعة الضوء على القضايا المشتركة التالية التي يمكن مناقشتها في الاجتماعات المشتركة للمجالس من الآن فصاعدًا: (أ) تدقيق الحسابات، (ب) الأخلاقيات؛ (ج) استرداد التكلفة؛ (د) الموضوعات المرتبطة بالفصل المشترك من الخطط الاستراتيجية للوكالات. كما اقترحت أيضًا أن تُقدِّم الوكالات تقريرًا سنويًا عن حالة تنفيذ الفصل المشترك خلال الاجتماع المشترك للمجالس. وشعرت المجموعة أنه على الرغم من أن تحويل الاجتماع المشترك للمجالس إلى جهة صانعة للقرار يعد أمرًا مفضلاً بالنسبة للعديد من القضايا، إلا أنها اتفقت على الحاجة لدراسة هذا المقترح بمزيد من التفصيل، واحتياجه لمزيد من المناقشات الأكثر شمولاً ومشاركةً بشأن الإجراءات وغيرها من الجوانب، قبل اتخاذ أي قرارات. وفي الوقت نفسه، كان هناك شعور بضرورة تشجيع

المجالس على زيادة معدل الإحاطات المشتركة والاجتماعات غير الرسمية والمناقشات، وجميعها يتطلب التعاون بين الوكالات وبين الأمانات.

المجموعة 4 – مدير الجلسة: النرويج

اتفقت المجموعة 4 مع وجهات النظر التي عبرت عنها المجموعة 3 وأضافت التعليقات التالية:

المكاتب. بيَّنت المجموعة: (أ) أن المكتب في حاجة لأن يكون أكثر صلةً وأثرًا، مع زيادة المبادرات المدفوعة من المكتب، في حين يجب ألا تنخرط الأمانات في المناقشات السياسية والموضوعية؛ (ب) أن الدول الأعضاء تتحمّل مسئولية تمثيل مجموعاتها الإقليمية حتى يمكن تمرير المعلومات من مستوى المكتب إلى المجموعات الإقليمية لضمان المزيد من الشمول.

الجلسات. المجموعة: (أ) أوصت بأن تحد المجالس التنفيذية من عدد البيانات الرسمية وطولها من خلال التركيز على البيانات الوطنية أثناء الدورة السنوية (باتباع نموذج برنامج الأغذية العالمي، وبالأخص استخدامه لمناقشات المائدة المستديرة وكيفية إعدادها ماديًا، كوسيلة لتيسير التفاعل)؛ (ب) نظرًا لأن العروض التقديمية لوثائق البرامج القطرية تستغرق وقتًا أطول من اللازم ونظرًا لأن المتابعة ينبغي أن تكون على المستوى القطري، اقترحت المجموعة أن تنشر وثائق البرامج القطرية على شبكة الإنترنت مُسبقًا، وأن تُصدر الموافقات على أساس عدم الاعتراض؛ (ج) أثارت إمكانية تخصيص جلسة لوثائق البرامج القطرية على هامش الدورة السنوية العادية، أو ربما دعوة الوكالات والبلدان لحضور جلسة خاصة منفصلة تُناقش فيها وثائق البرامج القطرية ويُصدَّق عليها، مما يمكن أن يتيح إجراء مناقشات عالية الجودة بشأن القضايا الموضوعية.

الزيارات الميدانية أشارت المجموعة إلى قيمة الزيارات الميدانية وفائدتها، ولكنها عبرت عن وجهة النظر التي ترى أن عددها أكثر من اللازم وأن المجالس يجب أن تسعى لإيجاد طرق تجعلها أكثر فعالية ومُناسبة. يمكن أن تكون الوفود الكبيرة تعطيلية في بعض الأوقات، وهناك حاجة للتأكد من إجراء الزيارات بأسلوب ملائم للسياق. كما اقتُرِح إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسة وتقسيم وفود الزيارات الميدانية إلى مجموعات فرعية، حتى تكون في موقف أفضل يمكنها من التعرف على الجوانب المختلفة من ظروف البلد المُضيف والدعم المُقدَّم من الأمم المتحدة.

الاجتماع المشترَك للمجالس. اقترحت المجموعة زيادة الإبلاغ المشترك والمناقشات الموضوعية، وإعطاء الاجتماع المشترَك للمجالس سلطة تشريعية لاعتماد قرارات بشأن العمليات المشتركة والتقييمات المشتركة وتقارير تدقيق الحسابات المشتركة والمتابعة المشتركة للقضايا الجامعة مثل الاستغلال والإساءة الجنسيين.

وجهة نظر برنامج الأغذية العالمي – قدمها رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

ثمَّن رئيس مجلس برنامج الأغذية العالمي إصدار ورقة الرؤساء غير الرسمية، وأفاد بمشاركتها مع الهيئتين الإداريتين لوكالتين آخرتين من الوكالات التي تتخذ من روما مقرًا لها، وهما منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية

الزراعية، وهما تنظران في إمكانية استخدامها كمُدخَل لقياس أساليب عمل كل منهما بالنسبة لها. وأبرز قطعَ برنامج الأغذية العالمي شوطاً كبيراً بالفعل في التطبيق العملي للعديد من مجالات أساليب العمل. ويرى المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي الاجتماعات المشترَكة للمجالس باعتبارها فرصة مُمتازة لمناقشة مجالات الاهتمام المشتركة بين الهيئات الإدارية لوكالات الأمم المتحدة، ولكن لا ينبغي أن تكون لهذه الاجتماعات المشتركة سلطة اتخاذ القرارات؛ إذ لا ينبغي أن يصبح الاجتماع المشترَك للمجالس بمثابة هيئة إدارية أخرى. وأكّد أنه من المنظور المؤسسي، فإن خطوط التبعية المزدوجة لكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأغذية والزراعة يمكن أن تطلب موافقة كلا الهيئتين التشريعيتين على أية تعديلات موضوعية للقواعد واللوائح التي تحكم المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في سياق إعطاء الاجتماع المشترك للمجالس سلطة إصدار قرارات.

كما أوضح رئيس برنامج الأغذية العالمي ما يلي:

(أ) يمكن أن تكون زيادة وتيرة الاجتماعات والإحاطات المشتركة للمجالس فكرة جيدة، إلا أن أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي واجهوا صعوبات بالغة في الحضور نظرًا للبعد الجغرافي، ولذلك، من المهم أن يتلقى المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ملخصات تفصيلية لهذه الاجتماعات المشتركة.

(ب) سوف يستمر برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ ممارسته الحالية المتفق عليها بإجراء زيارة ميدانية مشتركة واحدة وزيارة فردية واحدة سنويًا؛ لذلك فإن هذه المسألة لم تمثل مشكلة بالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي.

(ج) وبالمثل، فإن مكتب المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي لديه بالفعل عملية للتسليم والتسلُّم بين المكتب المنتهية ولايته والمكتب القادم، ولذلك فإن هذه المسألة لم تُمثِّل مشكلة بالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي.

(د) يمكن أن يؤدي تحديد حد أقصى لطول الوثائق المُقدَّمة والحد من أدوار التحدُّث بالنسبة للأعضاء الأساسيين في وكالات الأمم المتحدة خلال الاجتماع المشترك للمجالس إلى ضمان المزيد من الفعالية والكفاءة.

(هـ) يمكن أن يمثل الاستغلال والاعتداء الجنسيان والتحرش الجنسي مثالاً جيدًا لقضية جامعة للمقارنة وتبادل المعلومات خلال الاجتماعات المشتركة المستقبلية؛

(و) تطلبت أفكار التحسُّب لانتخابات أعضاء المكتب ومد فترات ولايتهم المزيد من المناقشات والتقييم الحذر لجميع التداعيات المتوقعة؛

(ز) أيّد أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي هدف تحسين التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي، سواء داخل المجلس التنفيذي أو المكتب، ولكنهم اعتبروا هذا أمرًا صعب التحقيق.

الخلاصة – تقارب وجهات النظر

لخّص رؤساء مجالس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الذين ترأسوا الجلسة خلال فترة الغداء، المجالات التي كان فيها تقارب واضح في المناقشات بين كلٍ من مجموعات العمل الأربع، التي تشكّل جوهر القضايا المشتركة المتعلقة بأساليب عمل المجالس التنفيذية.

لوحظ تقارب وجهات النظر في المجالات التالية:

(أ) *المكاتب*. جعل الوثائق المتاحة لكل مجلس ولكل مكتب متاحة لقطاع أوسع من القرّاء، كوسيلة لتعزيز المزيد من الشفافية فيما يتعلق بعمل المجلس؛

(ب) *الجلسات*. تعزيز درجة أعلى من الشفافية في اجتماعات المكتب والمجلس، وتحديد طرق جديدة ومبتكرة لإحاطة أعضاء المجموعات الإقليمية بإجراءات المكتب؛

(ج) *المشاركة*. تشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الاجتماعات المشتركة للمجالس في المستقبل.

(د) *الزيارات الميدانية*. الحد من عدد الزيارات الميدانية: زيارة ميدانية مشتركة واحدة وزيارة منفردة واحدة للمجلس؛ وتعزيز مستوى أعلى من المشاركة في الزيارات الميدانية؛ وتحقيق توازن أفضل بين المشاركة رفيعة المستوى والمشاركة على مستوى الخبراء.

(هـ) *الاجتماع المشترَك للمجالس التنفيذية*. الاستفادة من الاجتماع المشترَك للمجالس التنفيذية باعتباره فرصة لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك لجميع المجالس، بما في ذلك، *من بين أمورٍ أخرى*، التقارير بشأن (1) حالة تنفيذ الفصل المشترَك من كل خطة من الخطط الاستراتيجية؛ (2) الرقابة المالية والتقييم الأخلاقي؛ (3) استراتيجية النوع الجنساني (4) الاستغلال والاعتداء الجنسيان والتحرش الجنسي.

وفي الختام، ذكر الرئيس أن هذه القضايا التي تشهد تقاربًا في وجهات النظر يمكن أن تشكل أساسًا لخريطة طريق لإصدار التوصيات التي تهدف إلى تحسين أساليب عمل المجالس التنفيذية. وسوفَ يجري تعميم ملخص مناقشات الاجتماع المشترك للمجالس بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية على جميع المجالس التنفيذية وأمانات كل منها، لتنسيق المزيد من المناقشات، بغية تعزيز تنفيذ ولاية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية. واختتم الرئيس الاجتماع موجهًا الشكر إلى الوفود لمشاركتها الفعّالة ومناقشاتها الثرية.

ثالثاً. الجلسة المسائية (الموضوع 3)

التغلّب على أوجه التفاوت داخل البلدان وما بينها، بما يشمل عدم المساواة بين الجنسين، لتحقيق أهداف التنمية المُستدامة – الوصول إلى الفئات السكانية الأفقر والأضعف أولاً

رحّب رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، الذي ترأّس الجلسة المسائية، برؤساء المجالس التنفيذية الآخرين، وبالأعضاء الأساسيين الآخرين من منظمات الأمم المتحدة الست الأخرى، والمتحدثين الضيوف، وأعضاء المجالس التنفيذية في المناقشة التفاعلية بشأن الفرص والتحديات في مُعالجة أوجه انعدام المساواة من أجل تحقيق الأهداف وتحديد الخطوات الحاسمة المطلوبة لمُعالجتها.

أكد المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن أوجه انعدام المساواة شكّلت المجتمعات وحرمت الأشخاص من الفرص وأوقفت ممارسة الحقوق وعطّلت التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وعلى الرغم من التقدّم المُحرز، فإن أوجه انعدام المساواة في الثروة والدخل لا تزال مستمرة سواء بين البلدان أو داخلها، ولا تزال الثروة العالمية تتركز بصورة متزايدة في أيدي أعداد أقل وأقل. وعلى الرغم من تراجع الحصة الإجمالية للأشخاص الذين يعيشون في فقرٍ مُدقع، إلا أنها لم تنخفض في البلدان الأشد فقرًا نظرًا للنمو السكّاني في المقام الأول، حيث لم تستفِد أعداد كبيرة من البشر من التطورات العالمية. وكانت المجموعات المُهمَّشة، وبخاصة النساء والفتيات، بما في ذلك المراهقات، هي الأشد تضررًا من أوجه انعدام المساواة. يشترك برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مع جدول أعمال عام 2030 في نهجهما إزاء الطبيعة المتعددة الأبعاد لانعدام المساواة، التي يتطلب التعامل معها بفعّالية جهودًا منسقة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وكان من المهم للغاية التعرُّف على أكثر الفئات تهميشًا وتعرضًا للخطر وضمان عدم تخلفهم عن الركب. ساعدت بيانات السُكّان المُحسَّنة في تصنيف الاحتياجات وأوجه انعدام المساواة ووفرت وسيلة عامة لإخضاع القادة للمساءلة. كما كان من شأنها التصدي لمختلف العوائق السلبية (الاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية) التي أدت إلى ترسيخ انعدام المساواة وإطالة أمد ديناميات السلطة غير المتكافئة.

وكرّرت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة هذا التقييم، مذكِّرةً أن أوجه انعدام المساواة كانت متقاطعة ومستمرة داخل البلدان وبين بعضها البعض، وعطّلت الأشخاص اجتماعيًا، وأثَّرت على المجتمعات المحلية اقتصاديًا وبيئيًا، وشوَّهت الأنظمة الديمقراطية، وأججت العنف وأنشأت حواجز أمام إعمال حقوق الإنسان. الفتيات في الأسر المعيشية الأكثر فقرًا أكثر عرضة للخطر من الفتيات في الأسر المعيشية الأكثر ثراءً. ولكنّ أوجه انعدام المساواة هذه ليست حتمية أو لا رجعة فيها. فقد تعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لإدخال تغييرات في المؤسسات والسياسات والممارسات لصنع الفرق. كانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد وضعت نظامًا للمقاييس لتحديد وضع النساء المُهمّشات، بما في ذلك ضمن السكان اللاجئين، لمعالجة الصدمات البدنية والنفسية وتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والرعاية الصحية وتلقي دعم الحماية والمساعدات القانونية. تضمَّن جزء من هذه الجهود حشد الرجال والفتيان لكي يصبحوا مشاركين فاعلين في مُجابهة هذه التحديات.

أدارت رئيسة شعبة السكان والتنمية بصندوق الأمم المتحدة للسكان، المناقشة التفاعلية مع ثلاثة متحدثين ضيوف، مركِّزًا على الموضوعات التالية فيما يتعلق بالتفاعل بين مختلف أنواع انعدام المساواة: (أ) أوجه انعدام المساواة الاقتصادية الكُليَّة بين البلدان؛ (ب) المعايير الاجتماعية التمييزية؛ (ج) عمل الأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية للتصدي لأوجه انعدام المساواة هذه. ووجهت ثلاث جولات من الأسئلة إلى المُتحدثين الضيوف الثلاثة، مركزةً على الموضوعات التالية:

(أ) كيف تعوق أوجه انعدام المساواة تحقيق حقوق الإنسان؛ ودور الأمم المتحدة والأثر على عدم المساواة بين الجنسين؛

(ب) كيف تؤدي معالجة المعايير الاجتماعية التمييزية إلى خفض أوجه انعدام المساواة؛ وكيف تُسرِّع المساءلة من خفضها وتحقيق خطة عام 2030؛ وما هي الأمثلة الناجحة التي تجاوزت الإنصاف وتقديم الخدمات في مواجهة أوجه انعدام المساواة.

(ج) التحديات الرئيسية في تعزيز المساواة في أمريكا اللاتينية؛ وكيف يمكن للأمم المتحدة تغيير الوضع الراهن، بما في ذلك في ضوء وضع العديد من بلدان المنطقة كبلدان متوسطة الدخل.

استجابةً للجولة الأولى من الأسئلة، أكّدت أستاذة دراسات المرأة والنوع الاجتماعي في جامعة روتجرز ومديرة أعضاء هيئة التدريس بمركز القيادة العالمية للمرأة أن تقييم السياسات الاقتصادية الكليّة العالمية من خلال منظور حقوق الإنسان أظهر أنه بدلاً من "ترك" الأشخاص يتخلفون عن الركب فإنهم أصبحوا 'يُدفعون' إلى الخلف. نظرًا لأن الموارد المالية تعدّ أساسية لتحقيق حقوق الإنسان، فإنه من المهم أن يكون هناك تنسيق دولي حول السياسات الاقتصادية، وهو مجال يحتاج إلى أن تلعب فيه الأمم المتحدة دورًا نشطًا.

أتاحت القدرات السياسية والاقتصادية للبلدان اتخاذ قرارات اقتصادية عالمية دون وضع الآخرين في الاعتبار، مما يعني أن علاقات القوة قد لعبت دورًا رئيسيًا. يمكن لاستخدام حقوق الإنسان كعامل فرز أن يُظهر أوجه انعدام المساواة الكامنة للنظام الاقتصادي العالمي وأن يُمكِّن من تصميم نموذج اقتصادي أكثر إنصافًا. وبالمثل، فإن السياسات الاقتصادية الكلية متحيزة للرجال – وهو ما يمكن ملاحظته مثلاً في كيفية نظر مثل هذه السياسات إلى الرعاية غير المدفوعة التي تقدمها المرأة طبقًا للتقاليد – وتديم هذه السياسات عدم المساواة بين الجنسين. وقد أعطى تركيز الهدف رقم 10 على تنظيم المؤسسات المالية للأمم المتحدة الولاية والأداة لمُعالجة الإطار التنظيمي للتمويل ومعالجة هذه الأسباب الجذرية لانعدام المساواة.

واستجابةً للجولة الثانية من الأسئلة، تحدثت أستاذة القانون الزائرة لدى مركز القانون التابع لجامعة جورج تاون وكبيرة مستشاري الصحة العالمية وحقوق الإنسان عن كيفية معاناة الأشخاص المهمشين، مثل النساء والفتيات الفقيرات، بصورة غير متكافئة نظرًا لأوجه انعدام المساواة في الصحة والتغطية القانونية. يتمثل النهج التقليدي في معالجة هذه المسألة ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وتخطيط الأسرة.

ولكن الخبرات العملية أظهرت أن هذا النهج فشل بصورة متكررة في تحقيق أهدافه. أولُ الدروس المستفادة هو وجود عواقب وخيمة غير مقصودة تؤثر على حقوق الأشخاص حين تنظر المساعدة إلى مؤشرات تغطية الخدمات فحسب، أو تحاول عدم إقصاء الفئات الأكثر فقرًا عن طريق استهدافهم بالخدمات، وليس من خلال بناء أنظمة تحمي المساواة والحقوق. أما الدرس الثاني فيتمثل في أن جميع الأشخاص يحملون في قرارة أنفسهم العديد من السرديات الشخصية، وتحتاج هذه الهويات الشخصية إلى وضعها في الاعتبار عند توصيف الإجراء التصحيحي. ويتمثل الدرس الثالث في أن الأهداف ركّزت بشكل أساسي على 'البقاء'، وبشكل ثانوي على 'الازدهار'، ولكنها يجب أن تركز على 'تحويل' تلك الظروف التي تُنتج انعدام المساواة بصورة منهجية.

يتحتم أن تكون المساءلة في مثل هذه الظروف عن بناء العلاقات البنّاءة التي تتركز حول الاستحقاقات بالنسبة لأصحاب الحقوق والالتزامات بالنسبة للمسؤولين عن الالتزامات. وبرغم ذلك، فإن ضمان المساءلة من خلال النهج المستخدم للأهداف – قياس التمويل المخصص في مقابل المخرجات والنواتج – كان أمرًا صعبًا. ولكي تكون المساءلة مفيدة، كان يجب أن تتجاوز ذلك إلى التركيز على البيانات التي لا يجري جمعها وتحديد الأشياء التي لا يُمكن قياسها بمقاييس كميّة، وهي أمور هامة للتحويل الهيكلي. ويجب أن تأخذ الإجراءات التصحيحية كل هذه الجوانب في الاعتبار.

وفي إجابته عن الجولة الثالثة من الأسئلة، ذكر المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والممثل المقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الإكوادور أنه على الرغم من التقدم المحرز فإن أمريكا اللاتينية تظل أكثر مناطق العالم انعدامًا للمساواة، مما يؤثر على أربع مجموعات بوجه خاص: (أ) الشعوب الأصلية؛ (ب) السكان من الأصول الأفريقية؛ (ج) النساء الريفيات؛ (د) ذوي الإعاقة. يتمثل التحدي الأول في إيجاد طرق لخفض انعدام المساواة بصورة مستدامة. أمّا التحدي الثاني فهو أن مُعالجة أوجه انعدام المساواة يمثل قضية سياسية تتطلب إرادة سياسية. وانطوى التحدي الثالث – الذي يتمحور حول الهياكل الاقتصادية في المنطقة، التي تعتمد على الصناعات الاستخراجية وعلى استخدام العمالة منخفضة المهارات – على معضلتين رئيسيتين: (أ) استخدام الموارد التي تولدها الصناعة لتحقيق خطة عام 2030؛ (ب) كانت اقتصادات الشعوب الأصلية تمثل في الواقع نماذج للتنمية المستدامة، على النقيض من الهياكل الاقتصادية السائدة.

وأكد أن أثر الأمم المتحدة على تنمية المنطقة لا يُلاحظ غالبًا بسبب استناده إلى علاقة ثقة مع الحكومة من خلال تقديم النصائح السياسية، إذ يُنسب الفضل في النتائج الإيجابية بطبيعة الحال إلى الحكومات. وقد حققت الأمم المتحدة إسهاماتها الأكثر وضوحًا من خلال تدخلات السياسات وجمع البيانات وتوليد المعرفة، ومن خلال التصدي للمفاهيم الخاطئة ردًا على انتهاكات حقوق الإنسان. تنهض الأمم المتحدة بمسؤولية أن تكون صوت من لا صوت لهم وأن تسعى إلى المزيد من الشمول، بما في ذلك بين موظفيها أنفسهم.

شارك رؤساء المجالس التنفيذية الأربعة والموظفون الرئيسيون لمنظمات الأمم المتحدة الست وأعضاء المجالس التنفيذية بنشاط في المناقشة على مدار الجلسة وقدموا عددًا من التعليقات على كيفية عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بصورة مشتركة للتغلب على أوجه انعدام المساواة من أجل تحقيق الأهداف، ولا سيّما الحاجة إلى:

(أ) سد الفجوة بين البلدان، حتى لا يُترَك بلدٌ واحدٌ، وبخاصة البلدان الأقل نموًا، متخلفًا عن الركب؛

(ب) السعي إلى إبرام شراكات واتباع نُهُج متعددة الأبعاد تعتمد على البيانات والمعلومات المُصنّفة من أجل استهداف الفئات الأكثر تهميشًا.

(ج) التوسع في البرامج التي تتعامل مع القضاء على القطاع غير الرسمي، الذي تعتمد عليه سبل العيش للكثير من الفئات السكانية المُهمّشة.

(د) استكشاف الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمُعالجة انعدام المساواة بين الجنسين وتحطيم الهياكل غير المراعية للنوع الاجتماعي في مجاليّ الصحة الجنسية والإنجابية وتخطيط الأسرة.

(هـ) استخدام البيانات المُصنّفة لكشف أزمة ملكية الأصول (التي يمكن من خلالها لعدد محدود من الأشخاص امتلاك معظم أصول العالم) وإنشاء نظام اقتصادي أكثر إنصافًا؛

(و) ضمان التمويل والمَيزنة والسياسات الاقتصادية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي، وتجديد الهياكل الاجتماعية لمعالجة مسألة العمل غير المدفوع للمرأة؛

(ز) السعي لأن يشمل التثقيف الجنسي الشامل الرجال والفتيان المراهقين كجزء من حلول انعدام المساواة بين الجنسين والاستغلال والاعتداء الجنسيين.

(ح) التركيز على الشباب والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة وبخاصة في أفريقيا، من خلال البيانات المُصنّفة والتكنولوجيا والروايات الشخصية للوصول إلى الفئات الأشد تهميشًا.

(ط) الإقرار بأن أنماط الاستهلاك التي تتسم بها البلدان الصناعية غير مستدامة ولا يمكنها أن تمثل نموذجًا يحتذى للتنمية المستدامة.

وفي الختام، ذكر نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي أن الأمثلة التي عُرضت أثناء الجلسة أوضحت بجلاء أن الأمم المتحدة تكون أكثر تأثيرًا حين تعمل المنظمات معًا.

وجّهت رئيسة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الشكر للوفود ولمنظمات الأمم المتحدة الست على مشاركتهم في الاجتماع المشترك للمجالس. وتلخيصًا للنقاط الرئيسية، ألقت الضوء على الحاجة إلى: (أ) مُعالجة الطبيعة المتعددة الأبعاد لأوجه انعدام المساواة، التي تتقاطع داخل البلدان وبينها؛ (ب) السعي لإيجاد حلول متعدد الأبعاد للتصدي لأوجه انعدام المساواة متعددة الجوانب؛ (ج) اتباع نهج يركّز على الأشخاص؛ (د) معالجة الأسباب الجذرية للفقر وانعدام المساواة؛ (د) الانخراط في شراكات استراتيجية مع مختلف أصحاب المصلحة؛ (هـ) ضمان المساءلة والشمول بين جميع أصحاب المصلحة؛ (و) السعي إلى مزيد من حشد الموارد. وشدَّدت على أن الدول الأعضاء التزمت في خطة عام 2030 بمعالجة أوجه انعدام المساواة، مما يتطلب أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مُنسَّقةً في الميدان لكي تحطِّم الهياكل والسياسات التي لا تراعي النوع الاجتماعي. إنَّ إصلاح الأمم المتحدة لن يكون مجديًا إلا إذا أحدث فرقًا في حياة الناس، وبخاصة الفقراء والأكثر تهميشًا.

———————